باب الزراعة والاقتصاد

صناعة الالبان بمصر

لعوستاز مكنيجز بكلية اسيوط

٣

امتيازات صناعة الالبان

شرحنا في مقال سابق ، حاجة مصر العظمى الى محصول نقدي مكمل للقطن . وبينا ايضاً ان تفوّق محصول البرسيم « البلدي والحجازي » كعلف للمواشي النبوية يثبت بالبرهان القاطع ان صناعة الالبان هي المشروع الزراعي الذي يحل المشكلة ويسد الحاجة على احسن حال

وفضلاً عما ذكر ، هناك مناقع اضافية تصحب صناعة الالبان جديرة بالنظر نذكر منها : ان هذه الصناعة تفسح ميدان العمل لعدد كبير من الايدي العاطلة وتدر ايراداً منتظماً ؛ ثم انها من الصناعات التي تقل فيها مضاربات الاسواق الى حد الغدرة ، علاوة على انها تمكّن الارض من الاحتفاظ بخصوبتها

فمتى تنظّمت صناعة الالبان كما يجب ان تنظم، تصبح عملاً مجدياً لعدد وافر من المزارعين طول السنة ، ولكن اذا اقتصر المزارع على العناية بمحصول زراعي لم يتعدّ عملهُ المجدي اسابيع قليلة او بضع اشهر في السنة . ففي وقت البذر والحصاد يُساق بعنف ، ويكون عليهِ من الاعمال ما قد لا يستطيع القيام بهِ كما يجب ، ولكن بين هذين الفصلين مدداً طويلة يصرفها في الكسل والتراخي وهذا مما لا تحمد عقباهُ من الناحية الاخلاقية او من ناحية كفاءته كعامل . ان البنّاء او النجّار الذي لا يجد عملاً خلال نصف سنة قلما يقتني ثروة ، ولا يشعر بطمأنينة من جهة قوتهِ او قوت عائلتهِ . اذ عليهِ ان ينفق في وقت البطالة وفي وقت العمل ولا يتناول احد اجراً كاملاً اذا كان عملهُ يشغل نصف وقت العمل فقط . وهذا القانون الاقتصادي صحيح يسري على المزارع والاجير كما يسري على غيرهما من العمال . اما العامل في صناعة الالبان فان عملهُ موزع على ايام السنة بطولها ولذلك فاجرهُ مستمر ، يستطيع ان ينظم خطة معيشته بمقتضاهُ فيصرف بحكمة ولا يضطر الى الاستدانة

ثم ان صناعة الالبان اقل الصناعات الزراعية عرضة لمضاربات الاسواق وتقلبات الاثمان

فان منتجاتها اطعمة ضرورية يحتاج اليها الناس وتستعملها كل الطبقات. وحتى في ازمنة الضيق لا يستطيع احد الاستغناء عنها استغناء تامًّا. ولذا فان اثمان منتجاتها تتراوح تقلباتها بين حدين غير متباعدين زيادةً ونقصاً. وذلك مما يجعل صناعة الالبان وسيلة مثلى لتفريج الازمات الاقتصادية. وحتى تثبت ذلك نوجّه الانظار الى ما جاء في خطاب القاه حديثاً رئيس المجلس الوطني لصناعة الالبان بالولايات المتحدة الاميركية

قال «كان المستخرج من الزبدة في سنة ١٩٣٢ مساوياً لما استخرج في السنين ١٩٣١ و٣٠ و٢٩ ومع ذلك فقد استهلكت كلها ولم يتبقَّ منها الاّ قدر مساوٍ لمتوسط المتبقي في الخمس السنوات الماضية ولا يزيد الاّ قليلاً عمّا تبقى من السنة الماضية سنة ١٩٣١ وقد استهلكت هذه المقادير من الزبدة ، مع اننا نجوز الآن ضيقاً ماليًّا ، وعجزاً في المقدرة الشرائية لم نرَ مثلهما في كل تاريخنا» . ثم قال «قد نقص ايراد الزراعة من كل المحاصيل بما يقرب من ٦٠٪ ما بين سنة ١٩٢٥ وسنة ١٩٢٩ ولكن ايراد اللبن في نفس المدة زاد ٣٤٪ واذا بحثنا في سنتي ١٩٣٠ و١٩٣١ ، وهما من اشد السنين الزراعية عسراً عندنا ، وجدنا ان مجموع الدخل من كل المنتجات الزراعية غير اللبن قد نزل من ٩٦١٥ مليوناً من الريالات الى ٥٣٢٩ مليوناً اي بنقص ٤٤٫٦٪ عن منتجات سنة ١٩٢٩ . وقد نزل ايراد منتجات الالبان من ٣٣٢٢ مليون ريال الى ١٦١٦ مليون ريال اي بنقص ٣٠٫٤٪ ففي سنتي العسر الماضيتين كان النقص في دخل الالبان اقل من النقص في موارد الزراعة الاخرى بمقدار ١٤٫٢٪»

وقال ايضاً «انهُ في سنة ١٩٢٥ كان دخل الالبان ١٤٫٥١٪ من مجموع دخل الزراعة وقد زادت هذه النسبة بانتظام من سنة الى اخرى الى آخر السنة الماضية سنة ١٩٣١ حيث بلغت الرقم العالي ٢٣٫٣٦٪ وارجو ان تلاحظوا انهُ في اثناء سنتي العسر ٣٠ و٣١ زادت نسبة المتحصل من منتجات الالبان زيادة اسرع منها في اي سنة اخرى عدا سنة ١٩٢٩»

ثم استنتج ما يأتي «ان نقص الدخل من منتجات الالبان في اثناء سنتي ٣٠ و٣١ بمقدار ٣٠٫٤٪ إذ قوبل بنقص الدخل من كل المحاصيل الزراعية الاخرى وهو ٤٤٫٦٪ ظهر ان صناعة الالبان فيها قوة مقاومة واستقلال ذاتي يكادان ازمات كالتي نحن فيها الآن كفاحاً اجدى من كفاح كل فروع الزراعة الاخرى»

مما تقدم يتضح ان صناعة الالبان اقل عرضةً للتأثر بالازمات من اي الاعمال الزراعية الاخرى . وليس بخافٍ على احد ان زارع القطن معرض اكثر من غيره لتأثير الازمات . فاذا امكن ربط صناعة الالبان بزراعة الاقطان بني عليهما بناء وطني اقتصادي اقوى وابقى

ومع ما للاعتبارات السالفة التي اوجزنا في شرحها من الشأن فان اهم منها جميعها ، على ممر الزمن ، علاقة صناعة الالبان باستمرار خصوبة التربة . لان خصوبة التربة اساس استمرار

الثروة الزراعية . على ان خصوبة تربة ارض مصر قد بقيت قوية منذ العصور الخالية . ففي عهد الفراعنة كانت مصر تزخر بالغلال بينما نواحي العالم الاخرى تعنى بالمجاعات . وبعد ذلك بثلاث السنين كانت مصر ترسل سفنها المحملة بالغلال الى روما — سيدة العالم — بينما كان الرومان يكافحون فقر تربتهم عيناً . وبالرغم من اجهاد الاراضي واستعباد الفلاحين والثورات والتقلبات السياسية — بالرغم من كل ذلك — فقد شذّت تربة مصر في انها لم تنِ ولم تضعف اذ دبّر لها رب الطبيعة نهر النيل الذي يكسو سطحها بطبقة خصبة جديدة من التربة كل سنة فتتجدد شبابها بدلاً من ان تهرم

الاّ انهُ في السنوات القليلة الماضية قد غيّرت مصر ذلك النظام الطبيعي الذي سار من تلقاء ذاته الوف السنين ، جرياً وراء استعمال الطرق الحديثة في الزراعة ، ولا زالت هناك تغييرات اخرى منتظرة من هذا القبيل . وبناء على ذلك لم يعد هناك متسع من الوقت للتربة لان تكسوها طبقات الطمي الجديدة ولا ان تتمتع بفرصة الراحة حتى تشع عليها الشمس فتخزن فيها قوى الاخاء بل على الضد من ذلك يتجه السعي الآن الى اجهاد الارض لتنتج محصولين او ثلاثة محاصيل في السنة . فلا نحن حاولنا التعويض عن خسارة الطمي ولا حسبنا حساب اجهاد التربة . وحيث اننا غيرنا النظام الطبيعي القديم فالحكمة تقضي بان نحترس لئلا نضيّع كنز ثروتنا . فالتربة بتلك لا نستطيع ان نسحب منهُ الى الابد بدون ايداع بدل لما يسحب حتى يتوازن الحساب

ولا يكفي في موازنة حساب اجهاد التربة ان نلجأ الى استعمال السمادات الكيماوية . فان المادة العضوية جوهرية كطعام للنباتات بل كطعام لجراثيم التربة — تلك الملايين من الخليات التي تعمل ليل نهار لصنع الازوت النباتي اللازم لاي محصول والذي بدونه تصبح الارض عقيمة بتاتاً

***

كثيراً ما نسمع ان زراعة القطن مضنية للتربة ، والواقع ان القطن من أخف المحاصيل على التربة اذا قسنا مقدار الغذاء النباتي الذي يستهلكه منها فان انتاج مائة رطل قطن وبيعها لا يستنزف اكثر من رطل واحد من الغذاء النباتي المتركب من ازوت وفصفور وبوتاس . وهذه خسارة لا يؤبه لها لا سيما وان بذرة القطن غنية بهذه الجواهر إذ ان كل مائة رطل من بذرة القطن تحوي نحو ثلاثة ارطال من الازوت ورطل وربع رطل من الفصفور وقدر ذلك ايضاً من البوتاس اي ٥ ½ رطل في المجموع . وليس كل هذا الغذاء يحويه زيت البذرة بل ان معظمه في بقايا البذرة بعد عصر الزيت منها . ومما يؤسف له ان هذه البقايا تباع الآن رخيصة للاجانب من صانعي الالبان الذين يربحون من اطعام هذه البقايا «الكسب» لبهائم

ثم يضيفون الى ذلك رمحهم من فضلات الهائم «الروث» التي تحوي كثيراً من هذه الاغذية باستعمالها كسماد يبنون به تربة ارضهم

قررنا ان القطن محصول لاينقر التربة كثيراً الاّ انهُ من المعروف انمواصلة انتاج القطن سنة بعد سنة في بقعة واحدة من الارض ينهك قواها ويكاد يقضي على انتاجها مما اكتشفه زراع القطن بالولايات المتحدة بعد فوات الفرصة . وسبب ذلك لا يرجع الى كثرة ما يأخذه القطن بل الى قلة مايتركه من المادة العضوية في التربة لتغذية جراثيمها لان جذور القطن ضعيفة وقليلة ، اضف الى ذلك سرعة تأكسد المخلفات النباتية في ارض الاقاليم الحارة التي يلزمها تجدُّد المادة العضوية لتغذية البكتيريا التي اصلنا الاشارة الى ضرورتها في الانتاج الزراعي

وهناك نباتات تمد التربة بقسط وافر من المادة العضوية لكثرة ما تخلف من الجذور ، منها البرسيم وخصوصاً « الالفلفا » البرسيم الحجازي الذي تكون جذوره ، عادة ، أكثر تفرعاً واكبر حجماً من النبات الظاهر على سطح الارض . وعند ما تتحللُ هذه الجذور ترجع كل مادتها العضوية الى التربة . ومع ان نباتات العلف هذه تستهلك من قوة التربة اكثر مما يستهلك القطن الاّ انهُ متى اكلتها الحيوانات فان معظم المادة الغذائية التي تكون في الظاهرة من النبات تعود الى التربة في شكل سماد . فان كليهما — الجزء الخفي والجزء الظاهر — تستفيد التربة من نباتات العلف هذه

وغير ذلك هناك نفع اكبر يعود على التربة من البرسيم وغيره من الفصيلة البقلية وهو ان مقادير كبيرة من الازوت ، تستخلصها مباشرة من الهواء ، بواسطة عقد صغيرة تكثر في جذور هذه الفصيلة ، ثم تضيفها توًّا للمواد العضوية التي تغذي التربة . فان النباتات لاتجد الازوت خالصاً وان كان الازوت في شكل املاح او نثرات من ارزم اغذيتها . والنثرات هي الجزء الذي ينقص تربة مصر نقصاً عظيماً وهذا النقص يكلف البلاد اكثر من ٣ ملايين جنيه كل سنة لشراء هذا العنصر الجوهري . ومع ذلك فان ٤/٥ الهواء الذي يحيط بنا هي من الازوت . فلم لا نوفر الفرصة للبكتيريا فنضيف مقداراً اوفر من هذا الازوت المجاني لتربتنا وهي في أشد الحاجة اليه ؟ لِمَ نفرط في أموالنا ونبقى تحت رحمة شيلي والنرويج بينما نحن ابداً ودائماً نسبح في بحر من الازوت لا شواطىء له ؟ حقًّا ان العقل يقضي بان النظام الامثل للزراعة في مصر يجب ان يحوي الاكثار من انتاج الفصيلة البقلية في توقيت محاصيلنا

هذا من الجانب النظري ، فماذا يمكن ان يقال عن الجانب العملي ؟؟ هاك تجربة: — لتسم ساعة الالبان بكلية أسيوط ، وقد اسلفنا الاشارة اليه ، خمسة عشر فداناً من ارض الحياض قسمت الى ثلاثة أقسام تقريباً واتبع في زراعتها مدة الخمس السنوات الماضية نظام دوري ثلاثي وهذا النظام هو : في السنة الاولى فول يعقبهُ اذرة او شامي ، والسنة الثانية ربيع خليط

من البرسيم المسقاوي والحجازي (ويحش اثنتي عشرة مرة او يزيد في الزرعية) ؛ والسنة الثالثة برسيم ترعاه البهائم في الحقل بعقبه قطن

ولقد التي على الارض بعض الروث قبيل زراعة الشامي وبعضه غُطّي به البرسيم الحجازي بعد حشة من الحشات. وفي هذه الدورة يلاحظ ان محصولاً بقليلاً يزرع كل سنة. وفي الوقت الحاضر نستعمل مقداراً من السماد الكيماوي اقل من السابق فقليل منه يرمى للفول وقد توقف ذلك عند ما يقدم العهد على التجربة ، وقليل ايضاً يرمى للقطن اذ يكون صغيراً والطقس ابرد من ان يهيج البكتيريا للعمل

واذا قسنا النتيجة بالمحصول وجدنا انها تستحق الاعتبار لاسيما وان الدورة حديثة العهد، اذ انه مع قلة استعمال السماد الكيماوي وتوفير ثمنه تبعاً لذلك ، فان المحصول يزيد نحو الثلث عما كان قبل الخمس السنوات الفائتة وبعبارة اخرى إن ثلاثة افدنة الآن تنتج فولاً او شامياً أو قطناً قدر ما كانت تنتجهُ اربعة افدنة سابقاً . مع العلم ان هذه الارض لم تكن رديئة منذ البدء ولا كانت منهكة القوى بل من ارض الحياض الجيدة . وبعد استعمال هذه الدورة بضعة سنوات اخرى يزداد مقدار الازوت في التربة ولا يبعد ان يكون محصول عشرة افدنة مساوياً لمحصول الخمسة عشر كلها قبل ذلك . وبعبارة اخرى اذا صرفنا النظر عن الاثنتي عشرة حشة من البرسيم التي هي السند الاكبر لعمل الالبان، زادت ثروة التربة زيادة كبيرة بهذه الدورة الثلاثية المنتظمة . فنظام كهذا يحتفظ بخصوبة التربة بل يبنيها وينميها باستمرار هو ضمان لاستمرار الثروة الزراعية

٤ — مستلزمات النجاح

قدمنا ان من أهم مزايا صناعة الالبان انها تقدم عملاً متواصلاً وايراداً منتظماً وانها أقل عرضة من غيرها لتقلبات الاسواق والازمات وانه بها يسهل الاحتفاظ بخصب الارض بل زيادته . وفي هذه الاعتبارات تجد القطن ضعيفاً اذا زرع منفرداً فانه لا يقدم عملاً متواصلاً على مدار السنة ولا ايراداً ثابتاً فضلاً عن انه محصول معرض لتقلبات السوق ويستنفد خصوبة التربة بسرعة . حيث صناعة الالبان قوية تجد القطن ضعيفاً ولذا فانها أصلح ما يمكن لتكميل زراعة القطن

وسنحاول الآن ان نبين الشروط التي يجب توافرها حتى تنشأ صناعة الالبان قوية ثابتة في مصر . ومن الواضح انه قبلما تدر هذه الصناعة الخير على مصر يجب ان توجد لها أسواق اجنبية ولا يكون ذلك الا بانتاج صنف له جودة كالتي تتطلبها الاسواق الاجنبية . اما المنتجات الحاضرة فلا تسترعي عناية ما في ايٍّ من هذه الاسواق . فلابدَّ من انشاء نظام تفتيش

وتصنيف دقيقين ويظل هذا النظام مرعيًّا باستمرار. ثم يجب نشر دعاية متسعة النطاق لارشاد الناس في كل شيء من الحلب الى بيع المنتجات اللبنية. وفي كل هذه الخطوات يجب تنفيذ أدق الشروط الصحية والتنبيه على تحسين الصنف. ولا يظن احد ان المستقبل مظلم والرجاء في كل ذلك ضعيف فان هذا ما كان على الصانع الاجنبي ان يراعيهُ منذ ثلاثين سنة. ترك اصطبله المظلم غير الصحي بارضه الطينية او الخشبية وما يرافقه من الروائح الكريهة لانه وجد ان اللبن المنتج في هذا الوسط لا يمكن بيعه. ولولا أنه يخشى زيارات المفتش الكثيرة وغير المتوقعة لما واظب على تنظيف ارض اصطبله المرصوفة بالاسمنت. وما كان ليشتري أفضل انواع الاواني ويغسلها ويطهرها جيداً بعد كل مرة تستعمل فيها لولا انه يؤمل ان يزداد ايراده بسبب قلة البكتيريا التي توجد في اللبن عند الفحص. فتصبح النظافة والمحافظة على الشروط الصحية ضروريتين لتقدم العمل ورواجه

وليس المزارع هو الوحيد الذي يجب ان يدرَّب تدريباً كافياً ويشجع على انتاج اللبن النظيف ونقله بل ايضاً العامل في المعمل يجب ان يكون حاذقاً لصناعته ويكافأ ليتشجع فيأتي بأحسن ماعنده. فانه من الواضح ان منتجات الالبان ذات الصنف الجيد لا يمكن صنعها إلاّ في معامل خاصة وبمقادير وافرة تسوغ توظيف اخصائيين واستعمال أحسن الآلات واحدثها. ويمكن ان تتضافر المعامل المتنوعة معاً في توزيع منتجاتها وبيعها. ويجب وضع كل المنتجات المعدة للتصدير تحت رعاية وتفتيش مفتش اما من قبل جمعية المعامل العمومية او من قبل الحكومة فتكون ماركة الجمعية او المعمل ضمانة لجودة الصنف

ولاعداد هذا العدد من المفتشين ومن الاخصائيين ومديري المعامل يلزم ان ينشأ قسم جديد للتهذيب والتدريب. وقد يمكن توجيه فكرة كثيرين من الشبان النابهين الذين يتمون دراساتهم الثانوية ثم ينزوون في قراهم بسبب قلة أبواب العمل، الى هذا الجانب الجديد من الحياة الزراعية فيستعدون لهذه الصناعة

ويتوقف النجاح على امر آخر ضروري وذلك ان مصر يجب ان تربي او تحلب نوعاً أفضل من بهائم الألبان — بهائم لها قدرة على درّ لبن أكثر ولها مزاج صالح لذلك فتدر لبنها دون حاجة لاحضار عجولها تحتها كل مرة تحلب فيها. فان ضرورة حفظ العجول معظم السنة لهذا الغرض عقبة كأداء في سبيل تقدم الصناعة. وربما يكون من الميسر انتقاء جواميس مصرية تمتاز بكثرة الادرار. ولكن ربما يقوم اعتراض في الاسواق الاجنبية على صنف المنتجات من اللبن الجاموسي

واستيراد مواشٍ اصيلة اجنبية معروفة بكثرة الادرار لا يخلو من صعوبات. اذ من الواضح انهُ ليس في المستطاع استيراد عدد كاف من الابقار الاصيلة لحلب مايلزم من اللبن لهذه

الصناعة لما في ذلك من نفقات ومجازفة لا تسوغها التجربة . على انهُ لا بدَّ من استيراد عدد محدود من اضمن وأحسن الاصناف حتى يكون توالدها سبيلاً لاستمرار السلف الاصيل. إلا انهُ اذا ادخلت فحول اصيلة مستوردة من مزرعة مضمونة يمكن تحسين النسل بها لدرجة فائقة واذا استمرَّ الحال زمناً يمكن تكوين قطعان نقية الاصل وعظيمة الادوار . ولا يخفى ان استيراد اصناف اصيلة او توليدها مع الاصناف البلدية امر لا يمكن ان يتم في يوم وليلة . اذ ان مثل ذلك العمل يستلزم خطة رشيدة محدودة تتبع بعناية ودقة ولذلك يحسن بالجمعية الزراعية الملكية او بالحكومة نفسها ان تبدأ هذه التجارب. وهناك امور كثيرة يجب على الفلاح المصري ان يتعلمها في توليد وتربية المواشي المدرة بل وفي العناية بالمواشي وطريقة اطعامها . فانهُ ، على وجه الاجمال ، لا يحذق العناية بالمواشي كما يحذق العناية بالحاصلات

واول ما يجب ان يعرفه الفلاح هو ان البقرة الكثيرة الادرار حيوان اختصاصي في ذلك ويعمل بكد فيه ولاجله ، وانهُ اذا قسنا ما يلزم من المجهود في هضم الطعام وتحويله الى لبن نجد انهُ يفوق المجهود اللازم لجر المحراث . ولذلك فلا ينتظر منها جر المحراث او القيام بمثله من الاعمال بدون خسارة شيء من الكفاءة في ادرار اللبن

وثانياً على من يبغي النجاح في العناية بمواشي اللبن ان يعرف قيمة انواع الغذاء . فان مجرد ملء معدة الحيوان ليس تغذية بالمعنى المعروف فان العلف لا يكفي ان يكون بحسب الاصول في المقادير التي يمكن هضمها بل ايضاً يجب ان تتوافر فيه النسبة الغذائية الواجبة. فالفلاح الاجنبي ، عادة ، تعترضه صعوبة من هذا القبيل لان العلف الذي يزرعه ينقصه المقدار اللازم من البروتين . وحتى يكمل هذا النقص فان عليه ان يبتاع اطعمة عالية الثمن ولكن معروفة البرسيم والالفلفا فان الفلاح المصري يتمتع بامتياز كبير اذ ان نسبة البروتين في هذه المأكولات هي النسبة المطلوبة تماماً. كذلك الڤيتامينات والمعادن الضرورية متوافرة فيها . وكلما رغب الفلاح المصري ان يستعمل علفاً آخر كتبن الفول او زعازع الشامي عليه ان يعوض عن نقص هذه في البروتين بازيادة في مواد الطعام الاخرى

ان بقرة الحليب لا تخلق شيئاً . هي ليست سوى معمل لتحويل المواد الخام الى المادة التامة الصنع . فكل غذاء يظهر في اللبن يجب ان يكون في طعام البقرة بل يجب ان يطعم البقرة اكثر مما يلزم للبن لان جانباً منه تستهلكه في الاحتفاظ بحياتها هي ، وما تحوله لبناً هو الجانب الذي يزيد عن حاجتها في اعالة نفسها . ان الفلاح المصري لا يملك الطعام بغير حساب بل ان عنده نظريات خاصة من جهة الاقتصاد في اطعام مواشيه. ويغلب على الظن ان اكبر درس يجب عليه تعلمه هو ان نجاحه يتوقف ليس على «ما هو اقل مقدار» بل « على ما هو اكبر مقدار » يمكن اطعامه للحيوانات المدرة بدون الحاق الضرر بها . فلا يكون جل امله

«ان يبقي على حيواناته حية» بل بالحري يعمل على زيادة موادها الغذائية بحيث تبلغ صغارها حد النمو الكامل بسرعة وتواظب كبارها على كثرة الادرار . فكل ربحه هو في زيادة الغذاء الذي يتبقى بعد ان تستهلك البهائم ما تحتاج اليه لحياتها

سبق وقلنا ان البرسيم طعام موزون كاف لحيوانات الادرار . ولكن يجب التنبيه انه اذا كانت البقرة عظيمة الادرار فلا يكفيها البرسيم وحده لانها لا تستطيع ان تلتهم وتهضم مقداراً منه كافياً لبقائها صحيحة والمقدار الوافر من اللبن الذي تدره . لذلك يلزم ان تعطى مقادير اخرى من الحبوب المركزة القوى والتي تحوي عناصر الغذاء بوفرة ، مع البرسيم . وبالجملة يلزم صبر عظيم وخبرة كافية لمن يبغي النجاح في صناعة الالبان اكثر مما يلزم منها لمن يبغي فلاحة الارض

حقا هناك صعوبات في طريق التعليم بفكرة صناعة الالبان ، صعوبات لا يمكن اغفالها او نقص خطورتها ولكنها صعوبات ليس مستحيلاً التغلب عليها بل انها في طبيعتها سطحية ووقتية . ومن الوجهة الاخرى ان امتيازات صناعة الالبان في مصر وضرورتها الاساسية للنظام الاقتصادي — هذه الامتيازات — في طبيعتها : مهمة ومستديمة

منذ ٦٠ سنة ، وجدت الدانمارك نفسها تعاني صعوبات عظيمة — والدانمارك بلد لا يزيد في المساحة عن الجزء الخصب في مصر . وكمصر هي بلد اهم موارد ثروته الزراعة . فخصوبة ارضها كانت تنحط بسبب تكرر انتاج الحنطة منها وحنطتها انحط ثمنها بسبب اغراق الاسواق بالحنطة الواردة من سهول امريكا وروسيا الواسعة . واستمرت الدانمارك تكافح مكافحة المغلوب على امره الى ان اتيح لها ان تتجه نحو صناعة الالبان وعندئذ استعادت خصوبة ارضها فصار انتاجها ونظام اسواقها موضوع حسد تلك الممالك التي كانت السبب في اخراجها من سوق الحنطة . وعسى ان تكرهوا شيئاً وهو خير لكم »

وكما ان الجزء الاكبر من صادرات مصر ينحصر في القطن صار الآن الجزء الاكبر من صادرات الدانيمارك منحصراً في مستخرجات الالبان . والمطلع على الكتاب الاقتصادي السنة Statesman's Year book يجد موازنات هامة نذكر منها ان صادرات الدانيمارك في سنة ١٩١٣ او سنة ١٩٢٦ افضل سني الرخاء وفي سنة ١٩٣١ سنة الازمة كانت على التوالي ٤٠ مليون جنيه ثم ٨٣ مليون ثم ٧٣ مليوناً . وكان ما يقابل ذلك في مصر ٣٢ مليون ثم ٤٤ مليوناً ثم ٢٩ مليوناً . فكان نقص مجمل صادرات الدانيمارك في سنة ١٩٣١ عنه في سنة الرخاء سنة ١٩٢٦ بنسبة ١٢ ٪ لا غير بينما كان في مصر بنسبة ٣٤ ٪

ومع ذلك فالامتيازات الطبيعية المغرية بادخال صناعة الالبان في مصر تفوق تلك في الدانمارك بمراحل . ولا يتبع لادخال هذه الصناعة في مصر ان تُهجر زراعة القطن بل انها

تسيران معاً على اوفق سبل التعاون . فان حاجة العالم الى مستخرجات الالبان ، حتى في سني الازمة ، في ازدياد متواصل. فلا زال هناك متسع في سوقها ولمصر باب مفتوح واسع — باب يزيد وفد الفلاح، ويدر عملاً رابحاً مستديماً اشباهها الناهض ، ويؤدي الى ازدان في ثروتها القومية ، هو باب زراعة أمتى وأبقى — افتدخل مصر هذا الباب ؟

تثمين الماشية للذبح

يقول الاستاذ مكفيترز في مقالته بصناعة الالبان يقتطف مايو ان اقتراح «زيادة اهتمام مصر بتربية الماشية حتى تتمكن من سد كل حاجتها الى اللحوم وربما يصدّر بعضها الى الخارج يحملها على منافسة ارض ارخص جداً من ارضها هي ارض المراعي بالارجنتين وكذا اوستراليا — الى ان يقول — وبين كل هذه الاقتراحات التي يقصد بها تخفيف الضغط عن الزراعة بمصر لم تذكر صناعة الالبان سوى همساً وعلى ذلك فان الالبان وما يصنع منها هي موضوع اقتراحنا الذي نريد التوصية به كمصدر دخل لمصر مكمل للقطن»

ومعلوم ان صناعة الالبان تقوم بتربية مواشي اللبن وهي كتربية مواشي اللحم تقوم على زراعة زروع العلف وما يجوز على احد المثلين يجوز على الآخر واذاً فترجيح الاستاذ فائدة صناعة الالبان على انتاج اللحوم ترجيح بلا مرجح

المشاهد عملياً ان انتاج اللحوم صار الآن بعد رخص اثمان الحاصلات الزراعية اربح من انتاجها هي فقد انحطت اثمانها عما كانت عليه قبل هذا الرخص من ٦٠ — ٧٠ ٪ حالة ان ثمن اللحوم لم يرخص الا بنسبة ٢٠ — ٢٥ ٪

في العام الماضي كانت نتيجة تربية العجول عند احد الزراع كما يلي ٢٧٠ قرشاً متوسط ثمن العجل الواحد ١٥٠ قرشاً كلفته في ٦ شهور وكسور من مؤونة وخدمة . نتج منهُ سماد بـ ٢٥ قرشاً وبيع العجل بـ ٥٥٠ قرشاً فالربح ١٥٥ قرشاً او ٥ر٥٧ ٪ من ثمنه

يزيد على هذا الربح (١) تصريفنا جانباً من محصول ارضنا وهو هنا البرسيم والدريس تصريفاً سهلاً رابحاً (٢) تخصيب ارضنا بزراعة البرسيم وبالسماد الناتج من العجول تخصيباً يغنينا او يقلل حاجتنا الى استيراد الاسمدة المعدنية من الخارج

ولا شبهة في انهُ مع الاكثار من تربية العجول يرخص ثمن اللحم فتقل نسبة الربح عما ذكرنا آنفاً ولو قلت الى ٦ ٪ (ستة) لكانت افيد من سائر منتجاتنا الزراعية خصوصاً انها تكون مع تصريف المحصول وتخصيب الارض كما اشرنا قبلاً وايضاً توفير اللحوم للجمهور بثمن رخيص فيكثر من استهلاكها والاستفادة بالتغذية منها

احمد الالفي